

Islamic Microfinance as a Source of Funding for Startups in Libya (Case Study: Namaa Finance)

Warda Abdullah Taher Abu Zandah *

Department of Islamic Economics and Finance - Faculty of Sharia and Law, Al-Asmarya University, Zliten, Libya

التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر تمويل للمشروعات الناشئة في ليبيا
(دراسة حالة: مؤسسة نماء تمويل)

أ. وردة عبدالله طاهر ابوزنداح*
قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية - كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: w.abozendah@asmarya.edu.ly

Received: June 25, 2026	Accepted: July 25, 2026	Published: August 14, 2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract:

This study aims to explore the role of Islamic microfinance in supporting emerging projects and driving economic and social development, combining a theoretical framework with field research in the Libyan context. The research addresses the concept of Islamic microfinance, its origins, objectives, and diverse structures, focusing on its role in promoting financial inclusion and supporting low-income groups. The study also examines the nature of emerging projects and their importance in the economic engine and job creation.

The study employs a descriptive-analytical methodology, along with a case study of Namaa Finance, a subsidiary of Al Saray Bank for Trade and Investment. Field data was collected through a semi-structured interview with the branch manager of the institution in Misrata. The results show that Islamic microfinance effectively contributes to empowering entrepreneurs and expanding their projects by providing Sharia-compliant financing coupled with integrated non-financial services such as training, mentorship, and feasibility studies, thus enhancing the sustainability of these projects.

The results also indicate that the institution's reliance on the Murabaha structure has contributed to financing various activities in the commercial, service, agricultural, and industrial sectors, helping to reduce unemployment and improve income levels. Conversely, the study revealed challenges facing the sector, most notably a lack of in-depth understanding of Islamic finance, regulatory complexities, and economic and security fluctuations. The study concludes that microfinance is a promising development tool and recommends expanding the range of financial institutions, diversifying the financing methods used, and developing the legislative environment to support entrepreneurship in Libya.

Keywords: Islamic Microfinance, Startups, Entrepreneurship, Economic Development, Libya.

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور التمويل الإسلامي الأصغر في مساندة المشروعات الناشئة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالدمج بين الإطار النظري والدراسة الميدانية في البيئة الليبية. تناول البحث مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي، ونشأته، وأهدافه، وصيغته المتنوعة، مع التركيز على دوره في تعزيز الشمول المالي ودعم الفئات محدودة الدخل. كما استعرضت الدراسة ماهية المشروعات الناشئة وأهميتها في المحرك الاقتصادي وخلق فرص العمل.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب دراسة حالة لمؤسسة "نماء تمويل" التابعة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، حيث جُمعت البيانات الميدانية عبر مقابلة شبه منظمة مع مدير فرع المؤسسة بمصراتة. وأظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي الأصغر يساهم بفعالية في تمكين رواد الأعمال وتوسيع مشروعاتهم، من خلال تقديم تمويلات شرعية مصحوبة بدمج خدمات غير مالية؛ كالتدريب والإرشاد وإعداد دراسات الجدوى، مما يعزز استدامة هذه المشروعات. بيّنت النتائج أيضاً أن اعتماد المؤسسة على صيغة المراجعة أسهم في تمويل أنشطة متعددة في المجالات التجارية والخدمية والزراعية والصناعية، وساعد في الحد من البطالة وتحسين الدخل. وفي المقابل، كشفت الدراسة عن صعوبات تواجه هذا القطاع، أبرزها ضعف الوعي التأسيسي بالتمويل الإسلامي، والتعقيدات التنظيمية، والتقلبات الاقتصادية والأمنية. وتخلص الدراسة إلى أن التمويل الأصغر أداة تنموية واعدة، وتوصي بتوسيع شريحة المؤسسات التمويلية، وتنويع الصيغ المستخدمة، وتطوير البيئة التشريعية لدعم ريادة الأعمال في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي الأصغر، المشروعات الناشئة، ريادة الأعمال، التنمية الاقتصادية، ليبيا.

المقدمة:

شهدت الاقتصادات المعاصرة خلال العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بتطوير أدوات مالية جديدة قادرة على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الفئات محدودة الدخل، خاصة في ظل صعوبة وصول هذه الفئات إلى الخدمات المالية التقليدية بسبب اشتراطات الضمانات، وارتفاع تكلفة التمويل، وضعف القدرة على استيفاء الإجراءات المصرفية المعتادة. وفي هذا السياق ظهر التمويل الأصغر باعتباره أحد النماذج التنموية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتمكين الأفراد من إنشاء مشروعات صغيرة مدرة للدخل، وتحويل الطاقات الفردية إلى أنشطة اقتصادية منتجة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور مفهوم التمويل الأصغر من مجرد تقديم قروض صغيرة للفئات الفقيرة إلى منظومة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية، تشمل التمويل، والادخار، والتأمين، والتحويلات المالية، إضافة إلى التدريب والاستشارات ودعم تطوير الأعمال. وأثبتت العديد من التجارب الدولية أن مؤسسات التمويل الأصغر يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في مكافحة الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، ودعم ريادة الأعمال، خاصة في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وضعف قدرة القطاع العام على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ومن جهة أخرى، يمثل التمويل الإسلامي الأصغر أحد الاتجاهات الحديثة في مجال التمويل التنموي، حيث يجمع بين أهداف التمويل الأصغر التقليدي ومبادئ التمويل الإسلامي القائمة على العدالة والمشاركة وتقاسم المخاطر وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. ويتميز هذا النوع من التمويل بقدرته على تقديم بدائل مالية تتوافق مع احتياجات الفئات المستهدفة، من خلال استخدام صيغ إسلامية متنوعة مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجارة والسلم، بما يجعله أداة مناسبة لدعم المشروعات الصغيرة والناشئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتعد المشروعات الناشئة والصغيرة من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، نظراً لدورها في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتنويع مصادر الدخل. وعلى الرغم من هذه الأهمية، فإن هذه المشروعات تواجه العديد من التحديات، يأتي في مقدمتها ضعف مصادر التمويل، خاصة في مراحل التأسيس الأولى، حيث تعاني من محدودية رأس المال، وغياب الضمانات الكافية، وارتفاع مستوى المخاطر، مما يجعل الحصول على التمويل المصرفي التقليدي أمراً صعباً بالنسبة للكثير من رواد الأعمال، وفي الحالة الليبية، تزداد أهمية دراسة دور التمويل الإسلامي الأصغر في دعم المشروعات الناشئة، في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية، خاصة مع التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية. ومن هذا المنطلق ظهرت مبادرات ومؤسسات متخصصة في مجال التمويل الأصغر، ومن أبرزها مؤسسة "نماء تمويل" التابعة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، التي تمثل تجربة ليبية حديثة تهدف إلى توفير حلول تمويلية إسلامية لأصحاب المشروعات الصغيرة والأفكار الريادية، وانطلاقاً من أهمية هذه التجربة، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل الإسلامي الأصغر في دعم المشروعات الناشئة من خلال دراسة حالة مؤسسة نماء تمويل، وذلك بهدف التعرف على طبيعة الخدمات التمويلية المقدمة، وآليات عمل

المؤسسة، ومدى مساهمتها في تعزيز قدرة أصحاب المشروعات على إنشاء وتطوير مشاريعهم، إضافة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل في البيئة الليبية.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في دعم المشروعات الناشئة في ليبيا؟ دراسة حالة مؤسسة نماء تمويل.
- ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:
- ما طبيعة مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر وأهدافه ودوره التنموي؟
- ما الخصائص الاقتصادية للمشروعات الناشئة وأهم التحديات التي تواجهها؟
- ما طبيعة الخدمات والمنتجات التمويلية التي تقدمها مؤسسة نماء تمويل؟
- ما مدى مساهمة التمويلات المقدمة من المؤسسة في دعم إنشاء وتطوير المشروعات الناشئة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه مؤسسة نماء تمويل في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر؟

الفجوة البحثية :

على الرغم من تنامي الدراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر، فإن الأدبيات العلمية ما زالت تعاني من محدودية الدراسات التي تناولت التمويل الإسلامي الأصغر كأداة لدعم المشروعات الناشئة، خاصة في الاقتصادات النامية التي تواجه تحديات مؤسسية واقتصادية. كما أن معظم الدراسات ركزت على قياس الأثر الاجتماعي للتمويل الأصغر، دون التعمق في تحليل آليات المؤسسات التمويلية ودورها في توفير حلول متكاملة تجمع بين التمويل والخدمات غير المالية. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسد فجوة معرفية وتطبيقية من خلال تحليل تجربة مؤسسة نماء تمويل في ليبيا، باعتبارها نموذجاً حديثاً للتمويل الإسلامي الأصغر ودوره في دعم ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة.

ثانياً: أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين:

- الأهمية العلمية والتطبيقية: تساهم في إثراء الدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي الأصغر، وتقديم نتائج تساعد في تطوير برامج دعم المشروعات الناشئة في البيئة الليبية.

- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية: توضح دور التمويل الإسلامي الأصغر في دعم الاستثمار، وخلق فرص العمل، وتمكين الفئات محدودة الدخل، مع دراسة تجربة مؤسسة "نماء تمويل" كنموذج ليبي حديث.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: -

- التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر وأهدافه وأهميته التنموية.
- دراسة مفهوم المشروعات الناشئة وخصائصها وأهميتها الاقتصادية.
- تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر ودعم المشروعات الناشئة.
- التعرف على تجربة مؤسسة نماء تمويل في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر.
- تقييم مدى مساهمة مؤسسة نماء تمويل في دعم أصحاب المشروعات الناشئة.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا.
- تقديم توصيات تساعد على تطوير قطاع التمويل الأصغر وتعزيز دوره التنموي.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي الأصغر ودعم نمو المشروعات الناشئة.
- يسهم تنوع المنتجات التمويلية الإسلامية في زيادة قدرة أصحاب المشروعات الناشئة على الوصول إلى التمويل.
- يؤدي تقديم الخدمات غير المالية المصاحبة للتمويل إلى تحسين فرص نجاح واستمرارية المشروعات الناشئة.
- تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا مجموعة من التحديات التي تحد من توسع نشاطها التنموي.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، تتمثل في:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لدراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل الإسلامي الأصغر والمشروعات الناشئة وتحليل العلاقة بينهما.
- **منهج دراسة الحالة:** من خلال دراسة تجربة مؤسسة نماء تمويل باعتبارها نموذجاً تطبيقياً للتمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا.
- **أداة المقابلة الشخصية:** تم الاعتماد على المقابلة مع إدارة مؤسسة نماء تمويل للحصول على البيانات المتعلقة بآليات التمويل، وطبيعة المشاريع المستفيدة، والتحديات التي تواجه المؤسسة.
- **حدود الدراسة :** تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:
- **الحدود الموضوعية:** دراسة دور التمويل الإسلامي الأصغر في دعم المشروعات الناشئة

- **الحدود المكانية:** مؤسسة نماء تمويل التابعة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار في ليبيا.
- **الحدود الزمنية :** الفترة التي تغطي نشاط المؤسسة منذ تأسيسها عام 2019 وحتى عام 2024 -

هيكل الدراسة: تنقسم الي ثلاثة محاور رئيسية وهي :

- **المحور الأول :** تناول الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر من حيث المفهوم، والنشأة، والأهداف، والخصائص، والصيغ التمويلية.
- **المحور الثاني:** تناول مفهوم المشروعات الناشئة، وأنواعها، وخصائصها، وأهميتها الاقتصادية، والعلاقة بينها وبين التمويل الإسلامي الأصغر.
- **المحور الثالث:** تناول الجانب الميداني للدراسة من خلال دراسة حالة مؤسسة نماء تمويل، وتحليل نتائج المقابلة الشخصية.

- النتائج والتوصيات:

1 مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر:

- 1.1- تعريف التمويل الأصغر. يُعد التمويل الأصغر أحد الآليات المالية الحديثة التي ظهرت بهدف معالجة مشكلة محدودية وصول الفئات ذات الدخل المنخفض إلى الخدمات المالية التقليدية، وقد تعددت المصطلحات المستخدمة للتعبير عنه، إذ يُطلق عليه في بعض الأدبيات "التمويل الأصغر"، أو "التمويل متناهي الصغر"، أو "التمويل المصغر"، ويختلف استخدام هذه المصطلحات تبعاً

للبيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، إلا أن جميعها تشترك في الهدف الأساسي المتمثل في توفير خدمات مالية ملائمة للفئات التي لا تستطيع الوصول إلى النظام المالي الرسمي ، ويشير مفهوم التمويل الأصغر إلى تقديم مجموعة من الخدمات المالية للفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة أو الأعمال الحرة، بحيث لا يقتصر دوره على منح القروض فقط، وإنما يمتد ليشمل خدمات أخرى مثل الادخار، والتأمين، وتحويل الأموال، وغيرها من الخدمات التي تساعد الأفراد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، ويعرف براندسما وهارت (Brandsma & Hart) التمويل الأصغر بأنه "تقديم الخدمات المالية للفقراء من أصحاب مشروعات العمل الحر، مع التركيز على الخدمات المالية بمفهومها الشامل، وليس فقط الائتمان الذي يمثل إحدى هذه الخدمات، إذ يحتاج الفقراء أيضاً إلى خدمات الادخار والتأمين والتحويلات المالية، باعتبارهم عنصراً فاعلاً داخل الدورة الاقتصادية وليسوا مجرد فئة مستفيدة من المساعدات" (براندسما وهارت، تقرير، ص1) ، أما بنك وآخرون (Beck, Timothy, Lyman et al). فقد ميزوا بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للتمويل الأصغر؛ حيث يشير المفهوم الضيق إلى القروض الصغيرة التي تقدم لأصحاب المشروعات متناهية الصغر من خلال مؤسسات تهدف إلى خدمة الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، بينما يتجاوز المفهوم الواسع فكرة الإقراض ليشمل مختلف الخدمات المالية مثل الادخار وتحويل الأموال والتأمين، بما يتناسب مع احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود (بك، تيموتي، لايمان وآخرون، 2003، ص10) ، كما يرى تيهولو (Tchouassi) أن التمويل الأصغر يتمثل في تقديم خدمات مالية محدودة الحجم للأفراد منخفضي الدخل، ويعد أداة مهمة في مواجهة الفقر، لأنه يتيح للفئات التي كانت محرومة من التعامل مع المؤسسات المالية فرصة الحصول على التمويل المناسب، إلا أن تحقيق الأثر التنموي المستدام يتطلب أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ذات قدرة على الاستمرار مالياً حتى تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها للفئات المستهدفة (تيهولو، 2013، صص 152-158) ، وفي السياق ذاته، يُنظر إلى التمويل الأصغر باعتباره وسيلة تمكن الأسر منخفضة الدخل من إدارة مواردها المالية بصورة أفضل، من خلال توفير خدمات الادخار والائتمان والتأمين وتحويل الأموال، الأمر الذي يساعدها على مواجهة الأزمات المالية، وتغطية احتياجاتها اليومية، وتمويل الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في تحسين مستوى معيشتها ، كما يعرف التمويل الأصغر بأنه توفير التمويل والخدمات المالية بشكل مستدام للأفراد الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الأسواق المالية التقليدية، فهو مفهوم واسع يشمل القروض الصغيرة، والمدخرات، والتأجير، والضمانات، والتأمين، وخدمات التحويل المالي، وجميع المنتجات المالية التي تستهدف أصحاب الدخل المنخفضة بهدف تعزيز قدرتهم الاقتصادية والاجتماعية (مكوناغي، دعم التمويل الأصغر في العالم العربي، 2021)، ويعرف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية التقليدية، مع مراعاة ظروفهم الاقتصادية من خلال تصميم منتجات مالية مناسبة لهم من حيث قيمة القرض، وفتره السداد، وطبيعة الضمانات المطلوبة ، أما لجنة بازل فقد اعتبرت التمويل الأصغر نشاطاً مالياً يمكن أن تمارسه مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات متعددة تشمل الإقراض، وقبول الودائع، والتأمين، وخدمات الدفع، وتحويل الأموال، بما يساهم في دمج الفئات محدودة الدخل داخل النظام المالي الرسمي (المنظمة الدولية لأصحاب العمل، 2006)، ومن خلال استعراض التعريفات السابقة، يمكن القول إن التمويل الأصغر يمثل منظومة متكاملة من الخدمات المالية الموجهة إلى الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدودة، ولا يقتصر دوره على تقديم القروض الصغيرة، بل يشمل أيضاً خدمات الادخار والتأمين والتحويلات المالية، بما يساعد هذه الفئات على تحسين ظروفها الاقتصادية، وتعزيز قدرتها على إقامة المشروعات الصغيرة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (بوب البشير وآخرون، 2020، ص521).

1.2- نشأة التمويل الإسلامي الأصغر: تعود البدايات الأولى لفكرة التمويل الأصغر إلى التجربة التي قادها الاقتصادي البنغلاديشي محمد يونس سنة 1976، وذلك في أعقاب المجاعة التي تعرضت لها بنغلاديش عام 1974، حيث لاحظ أن الفئات الفقيرة، رغم امتلاكها القدرة على العمل والإنتاج، كانت تعاني من غياب مصادر التمويل المناسبة بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى المؤسسات المالية التقليدية التي كانت تشترط ضمانات وإجراءات لا تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية، ومن هذا المنطلق بدأ محمد يونس تجربة صغيرة هدفت إلى تقديم قروض محدودة للفقراء لمساعدتهم على إنشاء أنشطة إنتاجية بسيطة تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم، وقد أثبتت هذه التجربة أن الفقراء قادرين على استخدام التمويل بكفاءة والوفاء بالتزاماتهم المالية، الأمر الذي أدى إلى تأسيس بنك غرامين (Grameen Bank) الذي أصبح من أبرز التجارب العالمية في مجال التمويل الأصغر، وقد ركز بنك غرامين بصورة خاصة على تمويل النساء باعتبارهن من أكثر الفئات تهميشاً في المجتمع البنغلاديشي، إلا أن التجربة أثبتت أن دعم النساء اقتصادياً يؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، نظراً لدورهن في إدارة الموارد وتحسين الظروف المعيشية للأسر، وقد حقق البنك نجاحاً كبيراً، حيث بلغت نسبة النساء المستفيدات من إجمالي المقترضين حوالي 95%، كما أثبتت التجربة أن الفقراء يمثلون عملاء موثوقين، إذ تمكنوا من سداد القروض في المواعيد المحددة، مما غير النظرة التقليدية التي كانت تعتبر الفقر عائقاً أمام الحصول على التمويل (بنك غرامين، 1963)، وبعد نجاح تجربة بنغلاديش، انتقل نموذج التمويل الأصغر إلى العديد من دول العالم، حيث بدأت دول أمريكا اللاتينية في تبني نماذج مشابهة، ومن أبرزها تجربة بنك القرية (Village Bank)، كما ظهرت تجارب ناجحة أخرى في بوليفيا من خلال بنك سول (BancoSol)، وفي إندونيسيا من خلال بنك راكيات (Bank Rakyat Indonesia)، الذي قدم نموذجاً ناجحاً في تمويل المشروعات الصغيرة، ولم يقتصر انتشار التمويل الأصغر على الدول النامية فقط، بل امتد إلى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تم استخدامه كوسيلة لدعم أصحاب الدخل المحدود وأصحاب المشروعات الصغيرة، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل التقليدي، ومن خلال هذه التجارب المتنوعة، أصبح التمويل الأصغر يُنظر إليه باعتباره إحدى الأدوات المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال دوره في الحد من الفقر، ودعم المشروعات الصغيرة، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على المساعدات المباشرة.

1.3- أهداف التمويل الإسلامي الأصغر : تتعدد أهداف التمويل الأصغر، إذ لا يقتصر دوره على الجانب المالي فقط، وإنما يمتد ليشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية وتنموية تهدف إلى تحسين أوضاع الفئات المستهدفة وتعزيز قدرتها على المشاركة في النشاط الاقتصادي.

الأهداف الاجتماعية للتمويل الأصغر: يركز الجانب الاجتماعي للتمويل الأصغر على الوصول إلى الفئات التي تعاني من محدودية الدخل أو ضعف القدرة على التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية، وتوفير خدمات مالية تتناسب مع احتياجاتها وظروفها الاقتصادية، وتتمثل أهم الأهداف الاجتماعية للتمويل الأصغر فيما يلي:

1- الوصول إلى الفئات المستهدفة: يسعى التمويل الأصغر إلى الوصول إلى الشرائح الاجتماعية التي لم تتمكن سابقاً من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، خاصة الفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة والأسر محدودة الدخل.

2- تقديم خدمات مالية مستدامة وملائمة: يهدف إلى توفير خدمات مالية تتناسب مع طبيعة احتياجات العملاء المستهدفين، بحيث تكون هذه الخدمات قابلة للاستمرار وتساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

3- تحقيق أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي: لا يقتصر نجاح التمويل الأصغر على عدد القروض المقدمة، بل يقاس أيضاً بمدى تأثيره في تحسين حياة المستفيدين وأسرهم ومشروعاتهم الصغيرة (برنامج إمباكت، 2005).

4- تحقيق الاستدامة طويلة الأجل: يهدف التمويل الأصغر إلى بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار وتقديم الخدمات المالية للفئات الفقيرة بصورة دائمة دون الاعتماد الكامل على المساعدات الخارجية.

5- تمكين المرأة ودعم النساء الفقيرات: يُعد تمكين المرأة من أهم أهداف التمويل الأصغر، حيث أثبتت العديد من التجارب الدولية أن توفير التمويل للنساء يسهم في تحسين مستوى الأسرة وزيادة مشاركتهن الاقتصادية.

6- تعزيز فرص التعليم: يساعد تحسين دخل الأسر الفقيرة من خلال المشروعات الصغيرة على زيادة قدرتها على توفير التعليم لأبنائها.

7- التخفيف من حدة الفقر وتنمية المجتمع: يسهم التمويل الأصغر في خلق فرص اقتصادية جديدة، وزيادة قدرة الأفراد على الاعتماد على أنفسهم، مما يؤدي إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية المحلية.

8- تقديم خدمات تتناسب مع احتياجات العملاء: تسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى تصميم منتجات مالية مرنة تتلاءم مع ظروف الفئات المستهدفة.

9- تحسين مستوى رفاهية العملاء وزيادة دخولهم: من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية الصغيرة وتوفير الموارد اللازمة لتطويرها.

10- توفير خدمات مالية ذات جودة عالية: يهدف التمويل الأصغر إلى تقديم خدمات مالية فعالة وسهلة الوصول تلبي احتياجات العملاء بكفاءة.

1.4- التجربة المصرية في مجال التمويل الأصغر: تعد التجربة المصرية من التجارب العربية المبكرة في مجال التمويل الأصغر، حيث ظهرت محاولات رائدة تهدف إلى توفير خدمات مالية للفئات محدودة الدخل وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال نماذج مصرفية واجتماعية اعتمدت على تعبئة المدخرات المحلية وتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة، وتعتبر تجربة الدكتور عبد العزيز النجار في قرية ميت غمر بمصر خلال بداية ستينيات القرن العشرين من أبرز التجارب العربية في هذا المجال، حيث قام بإنشاء مشروع مصرفي إسلامي للتنمية المحلية عُرف باسم بنك الادخار المحلي أو بنك التنمية المحلية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام لبنوك الادخار في ألمانيا الاتحادية، وقد تم افتتاح أول بنك ادخار محلي في مصر سنة 1963، وكان الهدف الأساسي منه تعبئة المدخرات الصغيرة داخل المجتمع المحلي، ثم إعادة توجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية البسيطة والمشروعات الصغيرة التي تخدم السكان المحليين، ونتيجة للنجاح الذي حققه هذا النموذج، توسع نشاط البنك ليشمل عدداً من المحافظات المصرية، حيث بلغ عدد فروع تسعة فروع في نهاية سنة 1966، مما يعكس أهمية هذا النوع من المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، ورغم أهمية هذه التجربة، فإن الظهور الفعلي والمنظم للتمويل الأصغر في مصر جاء بصورة أكبر سنة 1990، من خلال إنشاء مؤسستين متخصصتين في مجال التمويل الأصغر بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تمثلت المؤسسة الأولى في مؤسسة القاهرة لتنمية المشروعات الصغيرة، بينما تمثلت المؤسسة الثانية في جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، حيث هدفت المؤسستان إلى تقديم التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة وتحسين قدرتهم على ممارسة النشاط الاقتصادي، وقد اعتمدت هذه المؤسسات في بداياتها على أسلوب الإقراض الفردي، حيث يتم تقييم كل مقترض ومشروع بصورة منفصلة، إلا أن أسلوب الإقراض الجماعي بدأ في الظهور لاحقاً سنة 1997، وذلك من خلال تجربة جمعية رجال الأعمال للتنمية المجتمعية بمحافظة الشرقية، والتي اعتمدت على مجموعات المقترضين كوسيلة لتقليل المخاطر وتوفير بدائل للضمانات التقليدية (عمران، 2020، ص8)، وتوضح التجربة المصرية أن التمويل الأصغر يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في دعم الفئات محدودة الدخل، خاصة عندما تتوافر مؤسسات متخصصة قادرة على تقديم خدمات مالية تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة واحتياجات أصحابها.

من خلال دراسة مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر ونشأته وأهدافه وأهميته وخصائصه وصيغته المختلفة، يتضح أن هذا النوع من التمويل يمثل نموذجاً تنموياً يجمع بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، إذ لا يهدف فقط إلى تقديم التمويل، وإنما يسعى إلى تمكين الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاعتماد على الذات ، وقد أثبتت التجارب الدولية والعربية أن التمويل الأصغر يمكن أن يكون أداة فعالة في مكافحة الفقر، ودعم المشروعات الصغيرة، وخلق فرص العمل، خاصة عندما يعتمد على مؤسسات تتمتع بالكفاءة والاستدامة المالية ، كما يتميز التمويل الإسلامي الأصغر بخصوصيته من خلال اعتماده على صيغ تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقوم على المشاركة وتقاسم المخاطر، بدلاً من الاعتماد على الفائدة، مما يجعله أكثر ارتباطاً بالأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للتنمية ، وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها التمويل الإسلامي الأصغر، إلا أن نجاحه يظل مرتبطاً بقدرة المؤسسات على تجاوز التحديات المتعلقة بالاستدامة، وتطوير الأدوات التمويلية، وتحسين الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً، بما يحقق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية.

2- مفهوم المشروعات الناشئة :

2.1- تعريف المشروعات الناشئة: تعددت التعريفات المرتبطة بالمشاريع الناشئة أو الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة اختلاف المعايير المستخدمة في تحديد طبيعتها وحجمها من دولة إلى أخرى، حيث تعتمد بعض الدول على معيار عدد العمال، بينما تعتمد دول أخرى على حجم رأس المال أو حجم المبيعات أو قيمة الأصول، ويرجع هذا الاختلاف إلى تفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية بين المجتمعات ، ويعرف البنك الدولي المشروع الناشئ بأنه المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن (50) عاملاً في الدول النامية، بينما قد يصل عدد العاملين في الدول الصناعية المتقدمة إلى أقل من (500) عاملاً، مع اعتماد معايير إضافية تتمثل في حجم الأصول والمبيعات السنوية ، كما يصنف البنك الدولي المشروعات متناهية الصغر بأنها تلك التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عشرة أفراد، ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 100 ألف دولار، وأصولها عشرة آلاف دولار، أما المشروعات المتوسطة فهي التي يصل عدد العاملين فيها إلى حوالي 300 عاملاً، ولا تتجاوز قيمة أصولها ومبيعاتها عشرة ملايين دولار ، أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الناشئة بأنها وحدات إنتاجية صغيرة الحجم تعمل في مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ويقوم بإدارتها منتجون مستقلون يعملون لحسابهم الخاص، وتنتشر بصورة خاصة في المناطق الحضرية بالدول النامية ، وتتميز هذه المشروعات باعتماد بعضها على العمل العائلي، بينما يقوم بعضها الآخر بتشغيل عدد محدود من العمال والحرفيين، كما تعتمد غالباً على رأس مال ثابت محدود أو قد تعمل دون وجود رأس مال ثابت كبير (طشوش، 2013، ص21) ، أما لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية فقد ركز تعريفها للمشروعات الصغيرة على مجموعة من الخصائص الأساسية، من أهمها استقلالية الإدارة، وأن يكون مالك المشروع هو المسؤول عن إدارته، وأن يوفر رأس المال اللازم للمشروع، إضافة إلى صغر حجم المشروع مقارنة بالمشاريع العاملة في القطاع نفسه، وارتباطه بالمجتمع المحلي الذي يعمل داخله ، كما عرفت السوق الأوروبية المشتركة المشروعات الناشئة بأنها كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً ويقل عدد العاملين فيها عن 200 عاملاً ، أما في بريطانيا فقد اعتمد تعريف المشروعات الصغيرة على مجموعة من المعايير، من أهمها:

- ألا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة والواردة في المركز المالي للمشروع سبعة ملايين جنيه إسترليني.
- ألا تتجاوز المبيعات السنوية للمشروع 1.4 مليون جنيه إسترليني.
- ألا يزيد عدد العاملين عن 50 عاملاً.
- استقلال المشروع عن أي تجمع أو تكتل اقتصادي.
- أن تتم إدارة المشروع من قبل المالكين أنفسهم. كما تعرف المؤسسة الناشئة بأنها مؤسسة تقوم بإنتاج السلع والخدمات، ويعمل بها ما بين عامل واحد وتسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي محدوداً، ولا تتجاوز حصيلاتها السنوية الحدود المالية المحددة وفق التشريعات الخاصة بكل دولة.

أما المؤسسة الصغيرة فهي المؤسسة التي تعمل في مجال إنتاج السلع والخدمات، ويتراوح عدد العاملين فيها غالباً بين 10 و49 عاملاً ، ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن مفهوم المشروع الناشئ يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، فما يعد مشروعاً صغيراً من حيث رأس المال أو عدد العمال في دولة معينة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى ، وبصفة عامة تركز المشروعات الناشئة على مجموعة من المعايير الأساسية، تتمثل في:

- استقلالية الإدارة.
- أن يكون مالك المشروع هو المدير والمسؤول عن اتخاذ القرارات.
- محدودية رأس المال مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- ارتباط المشروع بالمجتمع المحلي الذي يعمل فيه (خليل، 2019، ص19).

2.2- أنواع المشروعات الناشئة: تتنوع المشروعات الناشئة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، وطريقة الإنتاج، ويمكن تصنيفها إلى مجموعة من الأنواع الرئيسية كما يأتي (صالح، 2012، ص4)

أولاً: الصناعات الصغيرة الحديثة: وهي المشروعات التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة، سواء في عمليات الإنتاج أو في أساليب التنظيم والإدارة، وتتميز بقدرتها على التطوير والابتكار مقارنة بالصناعات التقليدية.

ثانياً: الصناعات الصغيرة التقليدية تتميز هذه الصناعات باعتمادها بدرجة كبيرة على العمل اليدوي والمهارات الفردية والخبرات المكتسبة، وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

1- الصناعات الحرفية: وهي الصناعات التي تعتمد على المهارات اليدوية والإبداع الشخصي في إنتاج أو تحويل أو إصلاح المنتجات، وتنقسم إلى:

أ. صناعات حرفية خدمية: وهي التي تقدم خدمات مختلفة مثل أعمال الصيانة والإصلاح والخدمات المرتبطة بالأنشطة اليومية.

ب. صناعات حرفية إنتاجية: وهي الصناعات التي تعتمد على استغلال المواد الخام المتوفرة في البيئة المحلية وتحويلها إلى منتجات وسلع تلبي احتياجات الأفراد.

ثالثاً: الصناعات البيئية : وهي الصناعات التي تعتمد بصورة أساسية على الموارد والخامات الموجودة في البيئة المحيطة، وتنقسم إلى:

1- الصناعات المنزلية: وهي الصناعات التي تمارس غالباً داخل المنزل، وتعتمد على المهارات اليدوية التقليدية التي توارثتها الأجيال، وتتميز بطابعها العائلي، حيث يشارك أفراد الأسرة في العملية الإنتاجية ، ومن أمثلتها (أعمال الحياكة والصناعات اليدوية التي تعتمد على الخبرة والمهارة الفنية)

2- الصناعات الريفية: وهي الصناعات التي تقوم على استغلال الموارد والخامات المتوفرة في المناطق الريفية، وتحتاج عادة إلى تدريب بسيط وتعتمد على العمل اليدوي، وغالباً ما تمارس باعتبارها نشاطاً إضافياً إلى جانب الزراعة (ومن أمثلتها صناعة السجاد وتربية النحل وإنتاج العسل)

2.3- خصائص ومميزات المشروعات الناشئة: تتميز المشروعات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن المشروعات الكبيرة، إذ تتميز بقدرتها على العمل في بيئات اقتصادية مختلفة، ومرونتها

في التكيف مع المتغيرات، إضافة إلى دورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي (طشوش، 2013، ص23)

- 1- ملكية وإدارة المشروع من قبل شخص واحد أو عدد محدود من الأفراد: تتميز غالبية المشروعات الناشئة بأن مالك المشروع هو نفسه المدير والمسؤول عن إدارة العمليات الإدارية والفنية، حيث يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتمويل، وغالباً ما تأخذ هذه المشروعات الطابع العائلي نتيجة محدودية حجمها واعتمادها على أفراد الأسرة.
- 2- انخفاض حجم رأس المال المطلوب: تحتاج المشروعات الناشئة إلى رأس مال أقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة، مما يجعل تأسيسها متاحاً لفئات واسعة من المستثمرين الذين لا يمتلكون مدخرات مالية كبيرة، ويساعد ذلك على تشجيع المبادرات الفردية وإنشاء أنشطة اقتصادية جديدة.
- 3- الاعتماد على الموارد المحلية: تعتمد هذه المشروعات بدرجة كبيرة على المواد الأولية والخامات المتوفرة في البيئة المحلية، وذلك بسبب محدودية قدرتها المالية على استيراد المواد من الخارج، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالاقتصاد المحلي.
- 4- سهولة التأسيس: تتميز المشروعات الناشئة بسهولة إنشائها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وذلك بسبب انخفاض حجم رأس المال المطلوب، وبساطة الإجراءات الإدارية والتنظيمية اللازمة للبدء فيها، مما يشجع أصحاب الدخول المحدودة على الدخول في مجال الاستثمار.
- 5- الطابع غير الرسمي: يغلب على العديد من المشروعات الناشئة الطابع غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى صغر حجمها وقلة عدد العاملين فيها، إضافة إلى اعتمادها في كثير من الأحيان على العلاقات الأسرية والاجتماعية. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة يعمل بها أقارب أصحاب المشروع، مما يعكس الطبيعة العائلية التي تميز هذا النوع من المشروعات.
- 6- المركزية في اتخاذ القرارات: تتميز المشروعات الناشئة بمركزية الإدارة، حيث يتولى صاحب المشروع بنفسه أو بمساعدة عدد محدود من العاملين مسؤولية إدارة مختلف الأنشطة والقرارات المتعلقة بالمشروع.
- 7- محدودية الاهتمام بالبحث والتطوير: غالباً ما لا تولي المشروعات الناشئة اهتماماً كبيراً بمجالات البحث والتطوير، بسبب محدودية الموارد المالية والخبرات الفنية المتخصصة، إضافة إلى اعتمادها في كثير من الأحيان على تقنيات بسيطة لا تحتاج إلى تطوير مستمر.
- 8- دعم الادخار والاستثمار: تساهم المشروعات الناشئة في زيادة معدلات الادخار والاستثمار، باعتبارها وسيلة لتعبئة رؤوس الأموال الصغيرة وتحويلها إلى أنشطة إنتاجية تحقق عوائد اقتصادية.
- 9- المرونة والقدرة على الانتشار: تتميز هذه المشروعات بدرجة عالية من المرونة، إذ تستطيع التكيف بسرعة مع التغيرات الاقتصادية وظروف السوق، كما تساعد على تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة، وتحقيق توازن جغرافي في التنمية من خلال انتشارها في مختلف المناطق.
- 10- الصناعات التابعة والمكملة للمشروعات الكبيرة: أصبحت المشروعات الناشئة في ظل التطورات الاقتصادية والعولمة تمثل جزءاً مهماً من سلاسل الإنتاج، حيث تقدم خدمات ومنتجات مساندة للمشروعات الكبيرة، وتوفر لها العديد من المدخلات والمواد والخدمات التي تحتاج إليها. وتتميز هذه المشروعات بقدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة، مما يجعلها شريكاً أساسياً للمؤسسات الكبرى.

11- القدرة على تلبية احتياجات المستهلكين: تمتلك المشروعات الناشئة قدرة كبيرة على تلبية احتياجات المستهلكين المتنوعة، سواء من خلال تقديم منتجات مختلفة أو خدمات تتلاءم مع متطلبات السوق المحلي.

12- الطابع العائلي للإنتاج: تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المشروعات التجارية في العالم هي مشروعات صغيرة، وأن جزءاً كبيراً منها يعتمد على الإدارة العائلية ومشاركة أفراد الأسرة في عمليات الإنتاج والإدارة.

13- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية: رغم أهمية هذه المشروعات، إلا أنها تواجه صعوبات في مجال التسويق والتوزيع، بسبب ارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها غالباً على تحمل النفقات المرتبطة بالحملات التسويقية الواسعة أو شبكات التوزيع الكبيرة.

14- انخفاض تكلفة خلق فرص العمل: تتميز المشروعات الناشئة بانخفاض تكلفة توفير فرص العمل مقارنة بالمشروعات الصناعية الكبيرة، مما يجعلها أداة فعالة للحد من البطالة. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة خلق فرصة عمل دائمة في الصناعات الكبيرة قد تصل إلى حوالي 15 ألف دولار، بينما تتراوح في المشروعات الصغيرة بين 900 و3000 دولار فقط، مما يبرز أهمية هذه المشروعات في استيعاب مختلف شرائح المجتمع وتوفير فرص عمل جديدة (طشوش، 2013، ص23).

2.4- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الناشئة : تؤدي المشروعات الناشئة دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تمثل أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي، نظراً لقدرتها على خلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، ودعم الابتكار، وتحريك النشاط الاقتصادي. وتشير العديد من الدراسات إلى أن المشروعات الناشئة والصغيرة تمثل أكثر من 90% من إجمالي المشروعات في العالم، كما تساهم بنسبة كبيرة في توفير فرص العمل، حيث تتراوح مساهمتها في التشغيل بين 50% و60% على المستوى العالمي. كما تساهم المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تتراوح بين 40% و80% من فرص العمل في هذا القطاع، مما يجعلها عنصراً أساسياً في دعم التنمية الصناعية، وفي الدول الأقل نمواً، تحظى هذه المشروعات باهتمام كبير من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، باعتبارها من أهم الوسائل الواقعية لتعزيز التشغيل وزيادة القيمة المضافة، كما شهدت الدول التي مرت بمرحلة التحول الاقتصادي تراجعاً تدريجياً لدور المؤسسات الحكومية الكبيرة غير الكفؤة، مقابل توسع دور المشروعات الخاصة الصغيرة التي تتميز بمرونة أكبر وقدرة أعلى على التكيف مع متطلبات السوق (المنعم، أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الناشئة وانعكاساته على الاقتصادات العربية، 2021)

2.5- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الناشئة : تؤكد العديد من التقارير والدراسات الدولية أهمية المشروعات الناشئة في دعم الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت تمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص، وحسب ما ورد في تقرير مؤسسة دويتشه بنك للأبحاث لعام 2019، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بنسبة تقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول مرتفعة الدخل، مما يعكس الدور الكبير الذي تؤديه هذه المؤسسات في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية، وفي الاتحاد الأوروبي، الذي يضم 27 دولة، تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.8% من إجمالي منشآت قطاع الأعمال غير المالي، وهو ما يوضح أن الاقتصاد الأوروبي يعتمد بدرجة كبيرة على هذا النوع من المؤسسات، كما تشير البيانات إلى أن مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي:

- 67% في الصين.

- 53% في إندونيسيا.

- 48% في سنغافورة.

أما في هولندا، فتساهم هذه المؤسسات بصورة مهمة في الأنشطة الدولية، حيث تمثل نسبة معتبرة من النشاط التجاري الخارجي، في حين تعد شريكاً تجارياً مهماً في ألمانيا، إذ تساهم بحوالي 25% من إجمالي الصادرات الألمانية.

وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 75% من إجمالي العمالة المسجلة رسمياً، مما يؤكد دورها الأساسي في توفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تعد هذه المشروعات العمود الفقري للقطاع الخاص، حيث تشكل أكثر من 90% من إجمالي المشروعات على مستوى العالم، وتوفر حوالي أربع فرص عمل من كل خمس فرص عمل جديدة في الاقتصادات الناشئة، وتزداد أهمية هذه المشروعات في الدول منخفضة الدخل، حيث تساهم بنسبة أكبر في التشغيل مقارنة بالدول مرتفعة الدخل، كما يساهم القطاع الرسمي منها بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات (المنعم، 2021)، ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمشروعات الناشئة فيما يلي: (المقداد، 2011/2010)

1- توفير فرص العمل والحد من البطالة: تعد المشروعات الناشئة من أهم الوسائل المستخدمة لمواجهة مشكلة البطالة، وذلك لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل، خاصة الشباب، بتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة. كما تساهم في توفير فرص عمل متنوعة تتناسب مع مختلف مستويات المهارات والخبرات، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- تعبئة المدخرات وتشجيع الاستثمار: تساعد المشروعات الناشئة على تحويل المدخرات الصغيرة إلى استثمارات منتجة، وذلك بسبب انخفاض تكلفة إنشائها مقارنة بالمشروعات الكبرى، وانخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بها، مما يشجع الأفراد على استثمار أموالهم في أنشطة اقتصادية جديدة.

3- تنفيذ الأنشطة التي تتجنبها الشركات الكبيرة: تتميز المشروعات الناشئة بقدرتها على الدخول في مجالات إنتاجية وخدمية قد لا تكون جذابة للمؤسسات الكبيرة، بسبب صغر حجم السوق أو انخفاض حجم العائد المتوقع، مما يجعلها مكملة لدور الشركات الكبرى.

4- تعزيز المنافسة وتحفيز الابتكار: تساهم المشروعات الناشئة في خلق بيئة تنافسية داخل الأسواق، حيث تدفع المنتجين إلى تطوير منتجاتهم وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما تشجع على الابتكار والإبداع بهدف تحقيق الكفاءة والتميز.

5- تمثل الأساس لنمو المشروعات الكبيرة: تعد المشروعات الناشئة مرحلة أولى لنشوء العديد من المؤسسات الكبرى، حيث تبدأ الكثير من الشركات العالمية من مشاريع صغيرة ثم تتوسع تدريجياً نتيجة نجاحها وتراكم خبراتها.

6- دعم التنمية الصناعية المتكاملة: تساهم المشروعات الناشئة في تحقيق التكامل الصناعي من خلال قيامها بتوفير المنتجات والخدمات المساندة للمشروعات الكبرى، مثل توفير المواد الأولية أو تقديم الخدمات الإنتاجية المتخصصة.

7- تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية: تمتاز المشروعات الناشئة بقدرتها على الانتشار الجغرافي، حيث يمكن إنشاؤها في المناطق الريفية والنائية، مما يساهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للاستثمارات، وتقليل الفوارق التنموية بين المناطق.

8- تنمية الإبداع والمواهب: توفر المشروعات الناشئة بيئة مناسبة لتنمية القدرات الفردية وتشجيع المبادرات الشخصية، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استثمار الطاقات البشرية وتحويل الأفكار إلى مشاريع إنتاجية.

9- دعم الصادرات وتحسين الوضع الاقتصادي: يمكن لبعض المشروعات الناشئة أن تساهم في تطوير منتجات قابلة للتصدير، خاصة الصناعات التقليدية والحرفية، مما يساعد على زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية وتحسين الميزان التجاري.

10- تخفيف الضغط على الوظائف الحكومية: تساهم المشروعات الناشئة في تقليل الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر رئيسي للتوظيف، وذلك من خلال توفير فرص عمل بديلة وتشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال. وبذلك يتضح أن المشروعات الناشئة تمثل ركناً أساسياً في الاقتصاد الحديث، فهي لا تقتصر على كونها وحدات إنتاجية صغيرة، وإنما تعد أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التشغيل، وتشجيع الابتكار، وتعزيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في النشاط الاقتصادي.

2.6- العلاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر ودعم المشروعات الناشئة: تعد المشروعات الناشئة من أهم الآليات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية، نظراً لدورها في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتشجيع الابتكار، إلا أن نجاح هذه المشروعات واستمرارها يرتبط بدرجة كبيرة بتوافر مصادر التمويل المناسبة التي تتلاءم مع طبيعتها واحتياجاتها، وتواجه المشروعات الناشئة في مراحل تأسيسها الأولى العديد من التحديات، ويأتي في مقدمتها ضعف القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، بسبب محدودية رأس المال، وعدم امتلاك أصحاب هذه المشروعات للضمانات الكافية التي تطلبها المؤسسات المصرفية، إضافة إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بالمشاريع الجديدة، ومن هنا يظهر الدور المهم للتمويل الإسلامي الأصغر باعتباره أحد البدائل التمويلية القادرة على معالجة مشكلة نقص التمويل لدى أصحاب المشروعات الناشئة، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات، وتعتمد على مبادئ المشاركة وتقاسم المخاطر بدلاً من الاعتماد على الفائدة الثابتة، ويتميز التمويل الإسلامي الأصغر بقدرته على توفير مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية التي تلأئم احتياجات أصحاب المشروعات الناشئة، مثل المضاربة والمشاركة والمراحة والإجارة والسلم، حيث تسمح هذه الصيغ بتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية وفق آليات تحقق التوازن بين مصلحة الممول وصاحب المشروع، كما يسهم التمويل الإسلامي الأصغر في تخفيف القيود التمويلية التي تواجه رواد الأعمال، من خلال توفير رأس المال اللازم للبدء في النشاط الاقتصادي، وتمكين أصحاب الأفكار والمشروعات الصغيرة من تحويل أفكارهم إلى مشاريع منتجة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ولا يقتصر دور التمويل الإسلامي الأصغر على توفير التمويل فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز ثقافة العمل الحر، ودعم الاعتماد على الذات، وتشجيع الفئات محدودة الدخل على الدخول في النشاط الاقتصادي، مما يجعله أداة مهمة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى، فإن دعم المشروعات الناشئة من خلال التمويل الإسلامي الأصغر يساهم في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية، إضافة إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات من خلال وجود قطاع واسع من المشروعات الصغيرة والمرنة، كما أن طبيعة التمويل الإسلامي القائمة على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي، وعدم الفصل بين التمويل والإنتاج، تجعل منه نموذجاً مناسباً لتمويل المشروعات الناشئة، حيث يتم توجيه الأموال نحو أنشطة اقتصادية فعلية بدلاً من الاقتصار على العمليات المالية المجردة، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر والمشروعات الناشئة هي علاقة تكاملية؛ فالتمويل الإسلامي الأصغر يوفر الموارد المالية اللازمة لنمو هذه المشروعات، بينما تمثل المشروعات الناشئة مجاًلاً مهماً لتطبيق أدوات التمويل الإسلامي وتحقيق أهدافه التنموية والاجتماعية. نستنتج مما سبق إن مفهوم المشروعات الناشئة وخصائصها وأهميتها الاقتصادية، يتضح أنها تمثل أحد أهم مكونات الاقتصاد الحديث، لما لها من دور فعال في دعم التنمية، وتوفير فرص العمل، وتشجيع الابتكار، وتحقيق التنمية

الإقليمية ، ورغم أهمية هذه المشروعات، فإنها تواجه العديد من التحديات، ويأتي التمويل في مقدمتها، الأمر الذي يجعل توفير مصادر تمويل مناسبة أمراً ضرورياً لضمان استمرارها وتوسعه ، وفي هذا الإطار، يبرز التمويل الإسلامي الأصغر كأحد الحلول التمويلية الواعدة، لما يتميز به من مرونة وتنوع في الصيغ، وقدرته على الوصول إلى الفئات التي لا تستطيع الاستفادة من النظام المالي التقليدي، بما يساهم في دعم المشروعات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- الجانب الميداني للدراسة: بعد تناول الإطار النظري للدراسة من خلال عرض مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر والمشروعات الناشئة وأهميتهما ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتناول هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة من خلال التعريف بمؤسسة الدراسة، وتوضيح منهجية جمع البيانات، وأداة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، إضافة إلى عرض نتائج المقابلة وتحليلها، وصولاً إلى النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

3.1- نبذة عن مصرف السراي للتجارة والاستثمار (ATIB) يعد مصرف السراي للتجارة والاستثمار (ATIB) إحدى المؤسسات المصرفية الليبية التي تعمل على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمعاملات المالية والمصرفية، بما يلبي احتياجات الأفراد وقطاع الشركات على حد سواء. ويساهم المصرف في تمويل عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دعم العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية في ليبيا، وذلك من خلال فريق متخصص يعمل على تطوير منتجات وخدمات مالية حديثة تتناسب مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفئات المستهدفة، إلى جانب تقديم خدمات الخزنة والاستثمار (ATIB، 2024) تأسس المصرف سنة 1997 تحت اسم مصرف طرابلس الأهلي، ثم تحول إلى شركة مساهمة ليبية سنة 2007، مع تغيير هيكل الإدارة واعتماد توجهات جديدة تهدف إلى تطوير الأداء المصرفي ، وفي سنة 2012 تغير اسم المصرف ليصبح مصرف السراي للتجارة والاستثمار، وتم تعيين مجلس إدارة ومدير عام جديدين، كما تم التعاقد مع مؤسسة إرنست ويونغ بهدف تطوير استراتيجية جديدة تدعم النمو المستمر للمصرف وتعزيز قدرته التنافسية في المجالات التي يمتلك فيها مزايا نسبية ، وخلال سنة 2014، تمكن المصرف من إطلاق عدد من المشاريع الاستراتيجية، من أهمها تشغيل منظومة مصرفية حديثة، وتطوير الهوية المؤسسية، وتحسين بيئة الأعمال، إضافة إلى تطوير مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، وفي عام 2017، وصل المصرف تنفيذ خطته الاستراتيجية في مجال التكنولوجيا المالية، حيث ساهم بنسبة (10%) في شركة تداول للتقنية باعتباره شريكاً استراتيجياً في مجال تقديم الحلول المالية ، أما في سنة 2018 فقد قام المصرف بافتتاح فروع جديدة، وكان من المتوقع أن يصل عدد فروعه إلى خمسة فروع، كما شهد شهر أبريل 2019 رفع رأس مال المصرف إلى (100 مليون دينار ليبي)، وتعديل نظامه الأساسي بإضافة نشاط الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام القانون رقم (46) المعدل للقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف ، وفي أكتوبر من السنة نفسها، افتتح المصرف مقر إدارة المنطقة الشرقية بمدينة بنغازي، كما قام بافتتاح فرعين متخصصين في تمويل المشروعات متناهية الصغر تحت اسم "نماء تمويل" في كل من طرابلس وبنغازي ، وفي عام 2020 قام المصرف بتحديث منظومته المصرفية إلى نظام (T24)، بهدف تحسين الخدمات الرقمية وزيادة كفاءة العمليات المصرفية بما يتلاءم مع تطور أنشطة المصرف واحتياجات العملاء.

3.2- نبذة عن مؤسسة نماء تمويل: تعد مؤسسة نماء تمويل إحدى المبادرات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا، حيث تم إطلاقها في الأول من نوفمبر سنة 2019 من خلال شراكة بين مؤسسة خبراء فرنسا ومصرف السراي للتجارة والاستثمار (ATIB)، بدعم من صندوق الاستقرار والأمن التابع للحكومة البريطانية، وبقية تمويلية بلغت مليوني يورو ، وتعمل مؤسسة نماء تمويل من خلال فروعها في طرابلس وبنغازي على توفير خدمات التمويل الأصغر لأصحاب الأفكار الريادية ورواد الأعمال في ليبيا، بهدف مساعدتهم على إنشاء وتطوير مشروعاتهم التجارية، إضافة إلى تقديم خدمات غير مالية تشمل الدعم الإداري وتطوير الأعمال ، وتقدم المؤسسة تمويلات تتراوح قيمتها بين 5000 و25000 دينار ليبي، مع فترات سداد تصل إلى عامين، ويتم تقديم هذه التمويلات من خلال مصرف السراي وفقاً للوائح مصرف

ليبيا المركزي ومعايير التمويل الإسلامي المعتمدة ضمن برنامج دعم ليبيا في مجال التكامل الاقتصادي والتنوع ، وتعتبر مؤسسة نماء تمويل أول مؤسسة متخصصة في التمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا، حيث تهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال توفير التمويل للفئات التي تواجه صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية ، كما تسعى المؤسسة إلى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمشروعات الناشئة على تنفيذ أفكارهم أو توسيع أعمالهم القائمة، بما يساهم في تحسين مستويات الدخل، ودعم الاقتصاد المحلي، وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال (إدارة نماء تمويل - فرع مصراتة).

3.3- أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، حيث تم الحصول على المعلومات من خلال زيارة ميدانية إلى مقر مؤسسة نماء تمويل - فرع مصراتة، الواقع بمدينة مصراتة داخل مبنى المجمع الإداري - الطابق الأرضي ، وقد تم إجراء مقابلة مباشرة مع مدير المؤسسة، تضمنت مجموعة من الأسئلة المتعلقة بطبيعة عمل المؤسسة، وآليات التمويل، وطبيعة المشروعات المستفيدة، وحجم التمويلات المقدمة، ومدى مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في دعم المشروعات الناشئة.

3.4- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسة نماء تمويل باعتبارها إحدى المؤسسات المتخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا ، وتتميز المحفظة التمويلية للمؤسسة بالتنوع وعدم التركيز على قطاع اقتصادي واحد، حيث توزعت التمويلات المقدمة حسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

- 46% للقطاع التجاري.
- 26% للقطاع الخدمي.
- 13% للقطاع الزراعي.
- 13% للقطاع الصناعي.
- 2% للطلبة.

ويعكس هذا التنوع توجه المؤسسة نحو دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة والناشئة في قطاعات متعددة.

3.5- حجم المشاريع الممولة من قبل نماء تمويل: بلغ عدد المشروعات التي قامت مؤسسة نماء تمويل بتمويلها في كل من طرابلس وبنغازي ومصراتة حوالي 172 مشروعاً، بقيمة إجمالية تجاوزت 6.36 مليون دينار ليبي ، ومن بين هذه المشروعات، تم الانتهاء من سداد التمويل بالكامل لعدد 49 مشروعاً، حيث قام بعض المستفيدين بالسداد المبكر قبل انتهاء فترة التمويل المحددة ، وقد بدأت المؤسسة فعلياً في استقبال طلبات التمويل خلال شهر نوفمبر من سنة 2019، وتم تمويل أول مشروع في شهر ديسمبر من العام نفسه ، وتوزعت المشروعات الممولة حسب السنوات كما يلي:

- 2019: تم تمويل مشروع واحد بقيمة (16,015) دينار ليبي.
- 2020: تم تمويل (3) مشروعات بقيمة إجمالية بلغت (34,640) دينار ليبي.
- 2021: تم تمويل (10) مشروعات بقيمة (237,275) دينار ليبي.
- 2022: تم تمويل (61) مشروعاً بقيمة (2,265,580) دينار ليبي.
- 2023: تم تمويل (55) مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت (1,816,535) دينار ليبي.

- 2024 حتى شهر يونيو: تم تمويل (40) مشروعاً بقيمة (1,961,186) دينار لبيي.

3.6- المستهدفون من مؤسسة نماء تمويل:

تستهدف مؤسسة نماء تمويل شريحة واسعة من أفراد المجتمع الليبي من كلا الجنسين، ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و70 سنة، وتشمل الفئات المستهدفة أصحاب الأفكار الريادية، وأصحاب المشروعات القائمة، والحرفيين، والمهنيين، وأصحاب الدخول المحدودة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يمتلكون الرغبة والقدرة على إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة، وتركز المؤسسة على دعم الأفراد الذين يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليدية، وذلك من خلال توفير حلول تمويلية تتناسب مع طبيعة احتياجاتهم وإمكاناتهم الاقتصادية، كما تهدف المؤسسة إلى تمكين المستفيدين من تحويل أفكارهم إلى مشاريع منتجة، أو تطوير مشاريعهم القائمة، بما يساهم في تحسين مستوى دخلهم وتعزيز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، وتولي المؤسسة اهتماماً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها من أهم الأدوات القادرة على خلق فرص العمل، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للأفراد، ودعم التنمية المحلية.

3.7- نتائج المقابلة الشخصية .

الجدول رقم (1) يبين اسئلة المقابلة الشخصية والاجابات عليها

السؤال	نوع السؤال	التوقيت اليوم	اجابة مدير المؤسسة
ما هي مؤسسة نماء تمويل وما هو الهدف الاساسي منها ؟	خلفية عامة	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:05	نماء تمويل هي مبادرة أطلقها مصرف السراي للتجارة والاستثمار (التيب) للتمويل المتناهي الصغر بصيغة الصيرفة الإسلامية. الهدف الأساسي منها هو تحقيق التمكين الاقتصادي في ليبيا من خلال تقديم تمويلات متناهية الصغر لمن يواجهون صعوبات في الحصول على خدمات مالية من خلال المصارف التقليدية وتمكينهم من تحقيق مشاريعهم أو توسيع العالم بما يساهم في تحسين مستوى مدخولهم والدفع بعجلة الاقتصاد المحلي
ما هي صيغة التمويل الاسلامي المطبقة في نماء تمويل ؟		الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:10	حاليا مؤسسة نماء تمويل تعمل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء فقط لأن المنظومة التي تعمل بها المؤسسة مبرمجة للعمل بعقود المرابحة فقط
ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسة نماء تمويل في تقديم التمويل للمشاري الناشئة في ليبيا؟	دور المؤسسة	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:15	تقوم نماء تمويل بتقديم خدمات مالية وغير مالية، الخدمات المالية: تقدم تمويل بقيمة 50,000 دنيا لبيي بصيغة المرابحة لجميع المشاريع التجارية والخدمات والصناعية الخدمات غير المالية: تزويد أصحاب المشاريع الصغيرة بالتخطيط والدراسات المالية للمشروعاتهم وتقديم الاستشارات لهم حول كيفية إدارة أموالهم بشكل أفضل وتحسين أعمالهم مما يتيح لهم رفع مستوى دخلهم

تم تطوير عدة منتجات للمشاريع المذرة للدخل وذات المخاطر المقبولة منها (1) جهاز حاسوب طلبية ، حيث تقوم نماء تمويل بتقديم تمويل للطلبة لتمكينهم من شراء حاسوب بالنقسيط المريح بصيغة المراجعة ، وبقيمة تمويلية. تصل حتى 8 آلاف دينار ليبي، ويقسط شهري يبدأ من 250 دل شهريا لمدة لا تتجاوز 18 شهر. شروط الحصول على تحويل جهاز الحاسوب : (اثبات قيد جامعي، امتلاك ولي أمر الطالب لحساب مصرفي لدي اثيب . ضمانات شخصية : كفيل يرد إليه راتب منتظم ، وكمبيالة) . 2 فريلانسر (لأصحاب المشاريع الريادية والمستقلين) : وهو منتج مصمم خصيصا لدعم المستقلين في المجالات الابداعية مثل التصميم والمونتاج والهندسة المعمارية بالإضافة إلى المجالات التقنية مثل تطوير تطبيقات الويب والأجهزة الذكية وغيرها. حيث توفر نماء تحويل أحدث الأجهزة الالكترونية التي تلبي احتياجات العميل بصيغة المراجعة ، وبقيمة تمويلية تصل إلى 25 ألف دينار ليبي ، ويقسط شهري يبدأ من 335 دل لمدة لا تتجاوز السنتين. شروط الحصول على تمويل الفريلانسر : 1- خبرة لا تقل عن سنة من العمل في المجال -عرض ملف أعمال - Portfolio 2- ضمانات شخصية [كفيل يرد إليه راتب منتظم] 3 -كمبيالة . 3 مداد لأصحاب المؤسسات التعليمية : يوفر احتياجات المؤسسات التعليمية من معدات وأدوات ، إضافة للأثاث لضمان تميزهم وتقديم أفضل تجربة تعليمية للتلاميذ والطلاب ، بصيغة المراجعة ، وبقيمة تمويلية تصل إلى 50 ألف دينار ليبي ، وقسط شهري يصل حتى 30 شهر 4- المصور : منتج مخصص للمصورين المحترفين الراغبين في تطوير عملهم الفوتوغرافي بتوفير أحدث الكاميرات الاحترافية وكمالياتها من حوامل وعدسات ومعدات إضاءة تلبي احتياجات العميل، بصيغة المراجعة، وبقيمة تصل حتى 25 ألف دينار ليبي . شروط الحصول على تمويل المصور : 1 - خبرة لا تقل عن سنة في العمل في المجال لعرض ملف أعمال (Portfolio) 2 - ضمانات شخصية - كفيل يرد إليه راتب منتظم، وكمبيالة بالإضافة إلى : - تمويل كافي (مقهى) . - تمويل شيف (الأصحاب المطاعم) . -تمويل خوذ اكثر (الاصحاب المشاريع التجارية، لتمكينهم من تطوير الديكور الخاص بمشاريعهم) . - تمويل نظم شغلك (منظومات مالية ومبيعات لأصحاب المشاريع التجارية) - تمويل منزلي (الاصحاب المشاريع المنزلية) .	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:20	المنتجات الخدمات	ما هي المنتجات والخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسة نماء تمويل لدعم المشاريع الناشئة؟
---	---	-----------------------------	--

أولاً: الآليات 1- اللقاء مع الزبون (العميل) : لطرح من الأسئلة بهدف التأكد من أهلية وجدية العميل. 2- زيارة موقع المشروع، للتأكد من وجوده على أرض الواقع. تحديد نوع الدعم والتمويل وكذلك نوع التمويل وقيمته. 3- البدء في الإجراءات بطلب بعض المستندات وهي صورة من جواز السفر ساري المفعول + رخصة النشاط سارية المفعول + فاتورة عرض باحتياج المشروع - نسخة من عقد إيجار مقر المشروع + كفيل لديه مرتب يرد باستمرار من أي مصرف + شهادة مرتب + عدم التزام مالي - كشف حساب لا تقل عن 6 اشهر + رقم وطني للكفيل + جواز السفر ساري المفعول للكفيل) ثانياً: الشروط : 1 - أهلية الزبون (العميل) 2 - شروط وجود موقع ومكان للمشروع : بمعنى أن يكون المشروع قائم بالفعل ويحتاج الى تمويل 3- طلب قوائم بالتدفقات النقدية للمشروع من سنوات ماضية 4- اذا كان المشروع يتطلب شهادات صحية للعاملين فبهي فلا بد من توفيرها كقهقه أو مطعم أو ما شابه هذه الشروط تخص المشاريع التي تحتاج الى تمويل من سقف 25 ألف دينار لبيبي يشترط الاتي 1- الاهلية 2- رخصة مزاولة المشروع 3- موقع المشروع (لايد ان يكون ملائم لطبيعة ونوع المشروع)بالإضافة الى إحضار شهادة ملكية اذا كان المكان ملك لصاحب المشروع ، وإذا كان إيجار لا بد من إحضار عقد الاجار الذي يغطي الفترة التمويلية. 4- توفير ضمانات (شهادة مرتب لصاحب المشروع - عدم التزام مالي لصاحب المشروع -شهادة مرتب للضامن بحيث يغطي مرتبة قيمة القسط + كمبيالة مصدقة من الضرائب) 5- تحديد نسبة العائد (الربح)	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:25	آليات التمويل	ما هي الآليات والشروط التي تتبعها المؤسسة في تقديم التمويل للمشاريع الناشئة؟ آليات التمويل التحديات والحلول
في نماء تمويل، نستهدف جميع الأشخاص من كلا الجنسين من سن 20 إلى 70 وريائتنا هم أصحاب أفكار ومدراء مشروعات ومهنيون وحرفيون ومواطنون من ذوي الدخل المحدود وذوي الرغبة والشغف لنقل مشاريعهم من مرحلة التخطيط إلى واقع يكفل مصدر دخل ثابت	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:30		من المستهدف من نماء تمويل ؟
تعمل نماء تمويل على مبدأ إنشاء شراكات فعالة مع الجهات المعنية بأصحاب المشاريع المتناهية الصغر وذلك لمساعدتهم في تحقيق اهدافهم الاقتصادية، ومن ضمن هذه الجهات منظمات وشركات محلية ودولية	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:35		من هم شركاء نماء تمويل ؟
التحديات هي 1- السمعة المكتسبة لدى عامة الناس بخصوص التمويلات الاسلامية والمرابحة خاصة، وذلك لتجربة المنتج من مصارف أخرى لم تكن تطبق تعاليم الصيرفة الإسلامية كما يجب. 2. ضرورة إصدار رخصة باسم صاحب المشروع، الامر الذي يشكل عائقاً على كل موظفي القطاع العام من الاستفادة من التمويل ، مما يشكل ما نسبته 80 % من القوة العاملة في ليبيا . 3- جائحة كورونا والتي تسببت في توقف النشاط الاقتصادي وبطبيعة الأمر الذي له تأثير كارثي على المشاريع المتناهية الصغر والتي تعتمد اعتماد كامل على الدخل القومي للاستمرار. 4-الوضع الأمني الغير مستقر ونشوب الحروب مما أدى الى تدمير وإقبال العديد من المشاريع. ومن التحديات الحالية: ضرورة تصديق عند المراجعة من قبل مصلحة الضرائب قبل إصدار الكمبيالة. ضرورة إصدار CB-Key العملاء الشركات لدى نماء تمويل الأمر الذي يتطلب مدة تصل الى عدة أسابيع الركود الاقتصادي التي تمر به البلاد تذبذب النشاط في بعض القطاعات تأثر النشاط الاقتصادي بتغيير سعر الصرف	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:40	التحديات	ما هي أبرز التحديات التي تواجه مؤسسة نماء تمويل في تقديم التمويل للمشاريع الناشئة وما هي الحلول المتبعة ؟

هل هناك أي مبادرات جديدة أو برامج تمويلية قيد التطوير ؟	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:45	رغم كل التحديات التي واجهت مؤسسة نماء تمويل إلا أنها لا تزال تعمل على تحفيز القطاع الخاص والمساهمة في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التطوير الدائم في الخدمات المقدمة من طريق نماء تمويل والتي شملت توفير خدمات غير مالية مجانية للعديد للعملاء مثل ؛ دراسات الجدول للمشاركة ، الاستشارات ، الربط مع موردين نماء تمويل والتنسيق في برامج تدريبية وتنقيفية وغيرها . التوسع ليشمل رقعة جغرافية أوسع متمثل في افتتاح فروع نماء تمويل مصراتة والبحر عن شركاء لتوفير الخدمات في مدن أخرى تمويل مشروع زراعي بنظام سلاسل القيم بشراكة مع مصنع الراوي للألبان
ما هي الخطط المستقبلية المؤسسة نماء تمويل؟	الأربعاء 2024/8/7 م الساعة 10:50	السعي للحصول على موافقة برفع سقف التمويل إلى أكثر من 50,000 دينار ليبي 2 - العزم على فتح فروع في أغلب المدن الليبية ومنها (فرع سبها الذي افتتح مؤخراً، بالإضافة الى السعي وراء فتح فرع في مدينة زليتن تلبية لحجم الطلب المتزايد على منتجات المؤسسة من أصحاب المشاريع والأفراد في مدينة زليتن. 3 - السعي لضم شركة تأمين تكافلي مع المؤسسة لضمان مخاطر التمويل .

3.8- نتائج المقابلة وتحليلها : اعتمدت الدراسة في الجانب الميداني على مقابلة مدير مؤسسة نماء تمويل – فرع مصراتة، بهدف التعرف على طبيعة عمل المؤسسة، وآليات تقديم التمويل الإسلامي الأصغر، ومدى مساهمته في دعم المشروعات الناشئة.

وقد أظهرت نتائج المقابلة مجموعة من المؤشرات المهمة، يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: طبيعة التمويلات المقدمة من مؤسسة نماء تمويل: أوضحت المقابلة أن المؤسسة تعتمد على تقديم تمويلات متناهية الصغر وفق مبادئ التمويل الإسلامي، حيث يتم توجيه التمويل إلى أصحاب المشروعات الصغيرة والناشئة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى مصادر التمويل التقليدية، وتتميز هذه التمويلات بكونها موجهة نحو أنشطة اقتصادية حقيقية، سواء كانت تجارية أو خدمية أو إنتاجية، بهدف مساعدة المستفيدين على إقامة مشروعات مدرة للدخل ، كما تعتمد المؤسسة على دراسة جدوى المشروع وقدرة المستفيد على إدارة النشاط قبل الموافقة على التمويل، لضمان استخدام التمويل في الغرض المحدد وتحقيق أفضل استفادة اقتصادية ممكنة.

ثانياً: مساهمة نماء تمويل في دعم المشروعات الناشئة: بينت نتائج المقابلة أن المؤسسة تؤدي دوراً مهماً في دعم أصحاب الأفكار والمبادرات الفردية، من خلال توفير رأس المال الأولي الذي يساعدهم على بدء مشاريعهم أو تطوير مشاريعهم القائمة ، وقد ساهمت التمويلات المقدمة في إنشاء عدد من المشروعات في قطاعات مختلفة، خاصة القطاع التجاري والخدمي، إضافة إلى قطاعات الزراعة والصناعة، ويؤكد تنوع المحفظة التمويلية للمؤسسة أن التمويل الإسلامي الأصغر لا يقتصر على نشاط اقتصادي معين، بل يمكن استخدامه لدعم مختلف المجالات التي تحتاج إلى تمويل صغير ومرن.

ثالثاً: دور التمويل الإسلامي الأصغر في الحد من مشكلة البطالة: أظهرت نتائج المقابلة أن التمويل الأصغر ساهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال المشروعات التي تم تمويلها ، فإن إنشاء مشروع صغير لا يقتصر أثره على صاحب المشروع فقط، بل يمتد إلى تشغيل أفراد آخرين، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية، وتشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال.

رابعاً: دور المؤسسة في تحقيق التمكين الاقتصادي: أوضحت المقابلة أن الهدف الأساسي لمؤسسة نماء تمويل لا يقتصر على تقديم التمويل فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمستفيدين ، ويتم ذلك من خلال مساعدة الأفراد على امتلاك مصادر دخل مستقلة، وتشجيعهم على تطوير مهاراتهم الإدارية والإنتاجية، بما يساعدهم على الاستمرار والنمو ، كما أن تمويل المشروعات الصغيرة يساهم في

تعزيز الثقة بالنفس لدى أصحاب المشاريع، خاصة الفئات التي كانت تواجه صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية.

خامساً: التحديات التي تواجه مؤسسة نماء تمويل: رغم الدور الإيجابي الذي تقوم به المؤسسة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تحد من توسع نشاط التمويل الإسلامي الأصغر، ومن أبرزها:

- محدودية الوعي المجتمعي بمفهوم التمويل الإسلامي الأصغر وأهميته.
- ضعف الخبرة الإدارية لدى بعض أصحاب المشروعات الناشئة، مما قد يؤثر على استمرارية المشروع.
- ارتفاع المخاطر المرتبطة بالمشروعات الصغيرة نتيجة ضعف الدراسات والخبرة لدى بعض المستفيدين.
- الحاجة إلى تطوير برامج التدريب والمرافقة غير المالية إلى جانب التمويل.
- الحاجة إلى توسيع نطاق انتشار مؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

3.9- النتائج العامة للدراسة: من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- يمثل التمويل الإسلامي الأصغر أداة فعالة لدعم الفئات محدودة الدخل ومساعدتها على إنشاء مشروعات منتجة.
- تساهم مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال دعم المشروعات الصغيرة والناشئة.
- تعتمد مؤسسة نماء تمويل على نموذج تمويلي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- أظهرت البيانات أن المؤسسة قامت بتمويل عدد كبير من المشروعات في قطاعات اقتصادية متنوعة، مما يدل على أهمية التمويل الأصغر في تنشيط الاقتصاد المحلي.
- يعد القطاع التجاري والخدمي من أكثر القطاعات استفادة من التمويلات المقدمة، بينما جاءت القطاعات الإنتاجية والزراعية بنسبة أقل.
- ساهمت التمويلات المقدمة في توفير فرص عمل جديدة وتحسين دخول المستفيدين.
- تمثل صيغ التمويل الإسلامي بديلاً مناسباً للمشروعات الناشئة بسبب مرونتها وارتباطها بالنشاط الاقتصادي الحقيقي.
- تواجه المشروعات الناشئة تحديات تتعلق بالخبرة الإدارية والتسويق والوصول إلى الأسواق، مما يتطلب تقديم خدمات مساندة إلى جانب التمويل.

- التوصيات: بناءً على النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة التوسع في برامج التمويل الإسلامي الأصغر في ليبيا للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المشروعات الناشئة.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل الأصغر والجهات الحكومية والجامعات ومؤسسات التدريب لتقديم برامج متكاملة تشمل التمويل والتأهيل.
- زيادة الاهتمام بتقديم الخدمات غير المالية، مثل التدريب والاستشارات الإدارية والتسويقية، لضمان نجاح المشروعات واستمراريتها.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر بين الشباب وتشجيعهم على إنشاء مشروعاتهم الخاصة.
- تطوير المنتجات التمويلية الإسلامية بما يتناسب مع احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- دعم انتشار مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في مختلف المدن الليبية، خاصة المناطق التي تعاني من ضعف الخدمات المالية.

- إنشاء قواعد بيانات دقيقة حول المشروعات الممولة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية بهدف تقييم أثر التمويل الأصغر بصورة مستمرة.
- الاهتمام بتمويل القطاعات الإنتاجية والزراعية لما لها من دور في تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأنشطة التجارية فقط
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة من خلال الجانب النظري والدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج الأساسية، ويمكن عرضها على النحو الآتي:
- بينت الدراسة أن تجربة مؤسسة "نماء تمويل" في مجال التمويل الإسلامي الأصغر تمثل إحدى التجارب اليبية الحديثة والرائدة، حيث عكست نموذجاً عملياً للتعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات الدولية بهدف تطوير أدوات التمويل وتعزيز دورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أوضحت الدراسة أن مؤسسة "نماء تمويل" أسهمت بشكل واضح في دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كما قدمت فرصاً حقيقية لأصحاب الأفكار الريادية من خلال مساعدتهم في تحويل أفكارهم ومبادراتهم إلى مشروعات إنتاجية قابلة للتنفيذ، بدءاً من مرحلة التخطيط وحتى مرحلة التشغيل والمتابعة.
- أثبتت الدراسة أن التمويل الإسلامي الأصغر الذي تقدمه المؤسسة يمثل أداة مهمة لتحقيق التمكين الاقتصادي في ليبيا، من خلال توفير مصادر تمويل مناسبة للمشروعات الصغيرة والأنشطة الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يساهم في زيادة الإنتاج، ودعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز ثقافة الاعتماد على العمل الحر.
- كشفت الدراسة أن دور مؤسسة "نماء تمويل" لا يقتصر على تقديم التمويل فقط، بل يمتد ليشمل مجموعة من الخدمات غير المالية، مثل التوجيه والإرشاد والاستشارات والمتابعة، مما يساعد أصحاب المشروعات على الاستخدام الأمثل للتمويل وتحسين كفاءة إدارة مشاريعهم وزيادة فرص استمراريتها.
- أظهرت الدراسة أن تنوع المشروعات التي قامت المؤسسة بتمويلها، والتي شملت مجالات تجارية وحرفية وصناعية وخدمية، ساعد في خلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية، والمساهمة في تنوع مصادر الدخل للأفراد والأسر المستفيدة.
- بينت نتائج الدراسة أن التمويل الإسلامي الأصغر يعد من الآليات الفعالة لتعزيز الشمول المالي، خاصة للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، مثل أصحاب المشروعات الناشئة ومحدودي الدخل، مما يمنحهم فرصاً أكبر للمشاركة في النشاط الاقتصادي.
- أوضحت الدراسة أن مرونة وتنوع المحفظة التمويلية لمؤسسة "نماء تمويل" أسهما في الوصول إلى شرائح وقطاعات اقتصادية متعددة، الأمر الذي عزز من قدرة المؤسسة على أداء دورها التنموي والمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي.
- أكدت الدراسة أن نجاح مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر لا يرتبط بتوفير التمويل فقط، وإنما يعتمد بدرجة كبيرة على التكامل بين الخدمات المالية والخدمات المساندة، مثل التدريب والاستشارات والمتابعة المستمرة، باعتبارها عوامل أساسية لضمان نجاح المشروعات الممولة واستدامتها وتحقيق أهدافها التنموية.
- أظهرت الدراسة أن تجربة مؤسسة "نماء تمويل" تؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في معالجة بعض التحديات الاقتصادية، من خلال دعم ريادة الأعمال، وتشجيع المبادرات الفردية، والمساهمة في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.
- أثبتت الدراسة أن التمويل الإسلامي الأصغر يمثل نموذجاً تنموياً يتجاوز مفهوم الإقراض التقليدي، باعتباره وسيلة لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتمكين الأفراد وتحويل الطاقات والأفكار إلى مشاريع منتجة تساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً.

المراجع:

- [1] أبو زيد، م. ع. م. (2014). الصداقات في الإسلام. دار النهضة العربية.
- [2] أبو غدة، ع. س. (2012). المصرفية الإسلامية: أصول التحويل. دار البشير الإسلامية.

- [3] أحمد، أ. م. (2006). الوقف في الفقه الإسلامي. دار الفكر العربي.
- [4] البسام، ع. ب. م. (2008). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. دار ابن الجوزي.
- [5] البشير، ع. م. (2020). دور التمويل الأصغر الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة المالية والمصرفية، 9(2).
- [6] بنك السودان. (2023). تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المشاريع الصغيرة في السودان .
- [7] بوب، ص. ع.، وعثمان الدين، ك. م. (2015). دور التمويل الأصغر في تطوير المشاريع الصغيرة: تجربة مصرف الإدارات الثقافية الاجتماعية ، جامعة النيلين.
- [8] براندسما، ج.، وشوالي، ف. (1998). إنجاح التمويل الصغير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي، البنك الدولي.
- [9] براندسما، ج.، وهارت، ل. (د.ت). تقرير مفيد لعمل التمويل الصغير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. معهد البنك الدولي، البنك الدولي.
- [10] تيهولو، ت. أ. (2013). محددات الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر في شرق أفريقيا. المجلة الأوروبية للإدارة والاقتصاد، 5(17)، 152-158.
- [11] الحسن، ص. م. (2018). التمويل الإسلامي الأصغر.
- [12] حماد، ن. (2001). موسوعة الفقه المعاصرة للاقتصاد الإسلامي. دار القلم.
- [13] خليل، م. ع. (2019). المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة (2011-2018) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- [14] خلقي، ب. (2021، 15 يناير). دعم التمويل الأصغر في العالم العربي. مدونة البنك الدولي.
- [15] ديفينك، ج. (2013). مصادر التمويل وأهداف وأنشطة المنظمات الإنسانية الأصغر ، كلية الاقتصاد، جامعة غنت.
- [16] الشريف، م. ع. غ. (2009). الإجارة والتأجير التمويلي في الفقه الإسلامي. دار النفائس.
- [17] صالح، م. ع. (2012، 24-25 أبريل). دور الصناعات والحرف التقليدية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الحالة الجزائرية ، الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- [18] طشطوش، هـ. (2013). دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: رؤية اقتصادية إسلامية ، الملتقى الوطني حول استراتيجية تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.
- [19] عمر، م. ع. ح. (2006). المصرفية الإسلامية. دار النهضة العربية.
- [20] عمران، ع. ح. (2020). اقتصاديات التمويل الأصغر: المفاهيم والمبادئ المدنية والمحلية (ط1). ليف للوثائق.
- [21] فرحان، م. ع. (2003). تمويل المنظمات الإسلامية: دراسة لأهم مصادر التمويل رسالة ماجستير .
- [22] كامل، ص. (2011). الرموز الإسلامية. دار السلام للطباعة والنشر.
- [23] ليدجيروود، ج. (1998). دليل الخدمات المالية في مجال التمويل الأصغر والمنظور المالي. البنك الدولي.
- [24] محمد أنسقا. (2007). نظام الزكاة. دار القلم.
- [25] مقداد، ط. (2010/2011). إدارة المشاريع الصغيرة والمنشآت والمواضيع المعاصرة. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.
- [26] المنعم، ن. ع. (2021). أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الناشئة وانعكاساته على الاقتصادات العربية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.
- [27] موردوخ، ج. (2000). إنشاء التمويل الأصغر. مجلة التنمية العالمية، 28(4)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.